

الدرر الفقهية

في شرح

اللمعة الدمشقية

كتاب

الحدود و القصاص

الجزء الرابع عشر

اية الله الشيخ ماجد الكاظمي

سرشناسه	: کاظمی، ماجد
عنوان قراردادی	: اللمعة الدمشقية، شرح
عنوان و نام پدیدآور	: الدرر الفقهية في شرح اللمعة الدمشقية / ماجد الكاظمي
مشخصات نشر	: قم : دار الهدى، ۱۳۹۶ -
مشخصات ظاهری	: ج. ۱۵
شابک	: ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰ : ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰ : ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰ : ۹۷۸-۹۶۴-۴۹۷-۴۳۸-۰
وضعیت فهرست نویسی	: فیا
یادداشت	: عربی
یادداشت	: ج. ۲- ۱۵ (چاپ اول: ۱۳۹۶) (فیا).
یادداشت	: کتاب حاضر شرحی بر کتاب «اللمعة الدمشقية» تألیف شهید اول است.
یادداشت	: کتابنامه
موضوعات	: ج. ۱. کتاب الاجتهاد والتقليد والطهارة - ج. ۲. کتاب الطهارة والصلاة - ج. ۳. کتاب الصلاة القسم الثاني - ج. ۴. کتاب الزکاة والخمس والصوم والاعتکاف - ج. ۵. کتاب الحج القسم الاول - ج. ۶. کتاب الحج والجهاد - ج. ۷. کتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنکر والقضاء والوقف والعطية والمتاجر - ج. ۸. کتاب المکاسب المحرمة والبيع - ج. ۹. تنمة کتاب البيع الى الوكالة - ج. ۱۰. کتاب الشفعة الى النکاح - جلد ۱ کتاب النکاح والطلاق - جلد ۲ کتاب الخلع الى احياء الموات - جلد ۱۳ کتاب الصيد والذباحة الى الميراث - جلد ۱۴ کتاب الحدود والقصاص - جلد ۱۵ کتاب الديات
موضوع	: شهید اول، محمد بن مکی، ۷۳۴-۷۸۶ ق. اللمعة الدمشقية - نقد و تفسیر
موضوع	: فقه حنفی - قرن ۸ ق
موضوع	: Islamic law, Ja'fari - 14th century*
شناسه افزوده	: شهید اول، محمد بن مکی، ۷۳۴-۷۸۶ ق. اللمعة الدمشقية - شرح
رده بندی کنگره	: BP ۳۴۲/۲۹۷ : ۱۳۹۶ : ۱۵ : ۱۳۹۶ : ۱۵ : ۱۳۹۶ : ۱۵
رده بندی دیویی	: ۳۴۲/۲۹۷
شماره کتابشناسی ملی	: ۵۰۴۰۷۵۲



انتشارات دار الهدی

الدرر الفقهية في شرح اللمعة الدمشقية (الجزء ۱۴)

الشارح: آية الله الشيخ ماجد الكاظمي (الدعاب)

هذه الطبعة مزیدة و منقحة

المطبعة: شریعت / النسخة: ۱۰۰۰

ردمک الجزء ۱۴: ۵ - ۴۴۶ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ردمک الدوره: ۰ - ۴۳۸ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

سنة الطبعة الاولى: ۱۳۹۶ (۱۴۳۹ ه.ق)

سعر الدوره: ۴۵۰۰۰۰ تومان

مركز التوزيع: قم، شارع چهارمردان، فرع ۶، رقم ۱۵۶

الفهرس

٣	(كتاب الحدود)
٣	الفصل الأول في حد الزنا
٤	ما يتحقق به الزنى
٨	موارد تتحقق الإكراه
٩	ما يثبت به حد الزنا
١٦	حكم نسبة الزنى إلى الغير
١٧	ما يثبت به حد الزنى
١٨	شروط قبول الشهادة
٢٥	حكم التوبة قبل قيام البيعة
٢٦	و من موارد سقوط حد الزنا
٢٨	اقسام حد الزنى
٢٨	الأول القتل
٣٦	الثاني الرجم للزاني
٣٧	ما يتحقق به الاحصان
٥٣	كيفية الرجم
٦٦	الثالث الجلد
٧٢	الرابع الجلد و الجز و التغريب
٧٨	الخامس خمسون جلدة
٧٩	السادس الحد المبعوض
٨١	السابع الضَّغْث المشتمل على العدد
٨٤	الثامن الجلد و معه عقوبة زائدة
٨٥	تتمة
٨٥	لو شهد لما أزيح نساء
٨٦	هل يقيم الحاكم الحد بعلمه؟

- ٨٩ حكم من وجد مع زوجته رجلاً يزني بها
- ٩١ حكم من تزوج بأمة على حرة مسلمة ووطنها قبل الإذن
- ٩٥ حكم من أقر بحد
- ٩٧ حكم التقبيل و المضاجعة في إزار واحد
- ١٠٠ حكم ما لو حملت و لا بعيل لها
- ١٠١ حكم الانكار بعد الإقرار
- ١٠٣ حكم ما لو أقر بحد ثم نكح
- ١٠٨ (الفصل الثاني في اللواط و السحق و القيادة)
- ١٠٨ الأول اللواط
- ١٠٨ حكم من أقر باللواط أو شهد عليه أربعة رجال
- ١١٤ حكم ما لو أقر به دون الأربع
- ١١٤ و لو شهد عليه دون الأربعة حدوا
- ١١٥ و لو ادعى العبد الإكراه درء عنه الحد
- ١١٦ حكم التفخيذ
- ١١٨ حكم من تكرر منه الفعل مرتين مع تكرّر الحد
- ١١٩ حكم من تاب قبل قيام البينة عليه
- ١٢١ و يعزّر من قبل غلاما بشهوة
- ١٢١ و يعزّر الذكران المجتمعان تحت إزار واحد مجردين
- ١٢٤ الثاني السحق
- ١٢٥ حد السحق
- ١٣٠ حكم التوبة قبل البينة
- ١٣١ حكم الأجنبية إذا تجردتا تحت إزار
- ١٣٢ حكم ما لو وطأ زوجته فساقت بكرة فحملت البكر
- ١٣٣ الثالث القيادة
- ١٣٦ لا كفالة في حد
- ١٣٧ لا تأخير في حد
- ١٣٩ (الفصل الثالث في القذف)

- ١٣٩..... حقيقة القذف
- ١٤٦..... و يعزّر بكل ما يكرهه المواجه
- ١٤٨..... و يعتبر في القاذف الكمال
- ١٤٩..... و في اشتراط الحرية في كمال الحد قولان
- ١٥١..... و يشترط في المقدوف الإحصان
- ١٥٥..... حكم ما لو قال لكافر امه مسلمة يا ابن الزانية
- ١٥٥..... و لو تقاذف المحصنان عزرا
- ١٥٦..... و لو تعدّد المقدوف تعدّد الحد
- ١٥٩..... (مسائل)
- ١٥٩..... حد القذف ثمانون جلدة
- ١٦٠..... و يثبت بشهادة عدلين و الإقرار
- ١٦١..... هل يورث حد القذف؟
- ١٦٣..... و هل يجوز العفو بعد الثبوت؟
- ١٦٥..... و لو تكرّر القذف لواحد قبل الحد فواحد
- ١٦٦..... و يسقط الحد بتصديق المقدوف و البيّنة
- ١٦٧..... حكم قذف المملوك
- ١٦٨..... حكم الكفار لو تنازروا باللقاب
- ١٦٩..... لا يزداد في تأديب الصبي على عشرة أسواط
- ١٧١..... التعزير
- ١٧٤..... حكم ساب النبي (ص) أو أحد الأئمة عليهم السلام
- ١٨٠..... حكم مدعي النبوة
- ١٨١..... و يقتل الشاك في نبوة نبينا إذا كان على ظاهر الإسلام
- ١٨٢..... و يقتل الساحر إن كان مسلما
- ١٨٢..... حكم قاذف أم النبي صلى الله عليه و آله و سلم
- ١٨٤..... الفصل الرابع في المسكر
- ١٨٤..... (الرابع: في الشرب)
- ١٨٤..... ما أسكر جنسه يحرم القطرة منه

- ١٨٥..... حد المسكر ثمانون جلدة
- ١٨٧..... حكم العبد اذا شرب المسكر
- ١٨٩..... و يضرب الشارب عاريا على ظهره
- ١٩٠..... حكم من تحرر عليه حد الشرب
- ١٩٢..... و هل مستحل الخمر اذا كان عن فطرة
- ١٩٣..... و هل يستتاب من استحل بيعها ؟
- ١٩٤..... و يثبت بهمادة عدلين أو الإقرار مرة
- ١٩٨..... حكم من استحل شيئا من المحرمات المجمع عليها
- ١٩٩..... حكم ما لو أنفذ الحاكم الى عامل لإقامة حد فأجهضت
- ٢٠٠..... حكم من قتله الحد أو الحرير
- (الفصل الخامس في السرقة)
- ٢٠٣..... شرائط تحقق حد السرقة
- ٢٠٣..... و لو تشاركا في المتك فأخرج أحدهما المال
- ٢١٢..... حكم السرقة من مال الغنيمة
- (و هنا مسائل)
- ٢٢٢..... لا فرق بين إخراج المتاع بنفسه أو بسببه
- ٢٢٢..... هل يقطع الضيف و الاجير مع الإحراز ؟
- ٢٢٣..... ماهية الحرز
- ٢٢٦..... لا قطع في سرقة الثمر على الشجر
- ٢٢٧..... لا يقطع سارق الحر و ان كان صغيرا
- ٢٣٠..... يقطع سارق الكفن
- ٢٣٢..... تثبت السرقة بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين
- ٢٣٦..... وجوب إعادة العين أو رد مثلهما أو قيمتهما مع تلفها
- ٢٣٧..... هل يتوقف القطع على مرافعة الغريم له ؟
- ٢٤١..... لو أحدث في النصاب قبل الإخراج ما ينقص قيمته
- ٢٤٤..... الواجب قطع الأصابع الأربعة من اليد اليمنى
- ٢٥٠..... حكم تكرار السرقة

- ٢٥٢..... (الفصل السادس في المحاربة)
- ٢٥٢..... حقيقة المحاربة
- ٢٥٧..... حد المحارب
- ٢٦٢..... سقوط الحد بالتوبة قبل القدرة عليه
- ٢٦٧..... النّص محارب يجوز دفعه
- ٢٦٩..... ولا يقطع المختلس والمستلب والمحتال
- ٢٧١..... حكم ما لو بنّج غيره أو سقى مرقداً وجنى
- ٢٧١..... (النّصل السّبع في عقوبات متفرقة)
- ٢٧١..... عقوبة إيمان البهيمة
- ٢٧٦..... حكم وطئ الأموات
- ٢٧٩..... عقوبة الاستمئاء باليد
- ٢٨١..... حد الارتداد
- ٢٩٣..... احكام الدفاع عن النفس و المال و الحرّيم
- ٢٩٥..... حكم ما لو قتل المهاجم في منزله
- ٣٠٣..... (كتاب القصاص)
- ٣٠٦..... (الأول: في قصاص النفس)
- ٣٠٦..... موجب القصاص
- ٣٠٧..... صور تحقق قتل العمد
- ٣٠٩..... اقسام القتل
- ٣١١..... القسم الاول و هو العمد
- ٣١٢..... القسم الثاني و هو شبه العمد
- ٣١٤..... من مصاديق العمد
- ٣١٨..... (و هنا مسائل)
- ٣١٨..... لا اكراه في القتل
- ٣٢٢..... حكم ما لو اشترك جماعة في قتله
- ٣٢٤..... حكم ما لو اشترك في قتله امرأتان
- ٣٢٨..... حكم ما لو اشترك عبيد في القتل

- ٣٢٩..... حكم ما لو اشترك حر و عبد في القتل
- ٣٣٣..... (القول في شرائط القصاص)
- ٣٣٣..... التساوي في الحرية و الرقية
- ٣٣٥..... و يقتصر للمرأة من الرجل في الطرف
- ٣٣٨..... و يقتل العبد بالحر و الحرّة
- ٣٤٠..... و لا يقتل الحر بالعبد
- ٣٤٣..... و إذا غرم الحر قيمة العبد أو الامة لم يتجاوز بقيمة العبد دية الحر
- ٣٤٤..... و لا يضمن المولى حناية عبده
- ٣٤٨..... حكم ما لو قتل حر حرير فصاء فليس له ان يقتله
- ٣٤٩..... و لو قطع الحر يمين اثنين قطعت يمينه
- ٣٥٠..... و لو قتل العبد حرين فهو لاولياء الثاني
- ٣٥٣..... التساوي في الدين
- ٣٥٦..... و يقتل الذمي بالذمي و بالذمية
- ٣٥٧..... و يقتل الذمي بالمسلم
- ٣٦٠..... و يقتل الذمي بالمرتد
- ٣٦١..... و منها انتفاء الابوة
- ٣٦٣..... و يقتل باقي الاقارب بعضهم ببعض
- ٣٦٣..... و منها كمال العقل
- ٣٦٥..... و لا يقتل الصبي بالبالغ و لا صبي
- ٣٦٦..... حكم عمد الأعمى
- ٣٦٧..... و يقتل البالغ بالصبي
- ٣٦٨..... و لو قتل العاقل ثم جن
- ٣٦٩..... و منها ان يكون المقتول محقون الدم
- ٣٧٠..... (القول في ما يشتب به القتل)
- ٣٧٠..... الاول الاقرار
- ٣٧١..... و يشترط فيه أهلية المقر
- ٣٧٢..... و يقتل إقرار السفهية و المفلس بالعمد

- ٣٧٣.....حكم ما لو أقرّ واحد بقتله عمداً و آخر ببراءة المقرّ
- ٣٧٥.....الثاني البيّنة
- ٣٨٠.....القسامة
- ٣٨٣.....ثبوت القسامة مع اللوث
- ٣٨٥.....حكم من وجد قتيلاً في جامع عظيم أو شارع أو في هلافة
- ٣٨٦.....مقدار القسامة
- ٣٩٠.....و ثبتت القسامة في الانعضاء بالنسبة
- ٣٩٥.....(الفصل الثاني في قصاص الطرف)
- ٣٩٥.....شروط قصاص الطرف
- ٣٩٩.....ثبوت القصاص في الحارسة و البضعة و السّمحاق
- ٤٠٠.....عدم ثبوت القصاص في الهلافة و المشقة
- ٤٠٣.....و ثبتت القصاص في العين
- ٤٠٧.....ثبوت القصاص في الشعر إن أمكن
- ٤٠٩.....و يقطع الاذن الصحيحة بالصّماء
- ٤٠٩.....و الاتف الشام بالاخشم
- ٤١١.....قصاص السن
- ٤١٣.....و كل عضو وجب القصاص فيه لو فقد انتقل إلى الدية
- ٤١٤.....و لو قطع إصبع رجل و يد آخر اقتصّ لصاحب الإصبع
- ٤١٥.....(الفصل الثالث في اللواحق)
- ٤١٥.....الواجب في قتل العمد القصاص
- ٤١٧.....لا توبة لمن يقتل المؤمن لدينه
- ٤١٨.....حد قاتل النبي و الوصي
- ٤٢٢.....التحقيق في سند الروايات
- ٤٢٤.....تحقيق متنها
- ٤٢٧.....وقوع التحريف في الرواية
- ٤٢٧.....جواز الاصطلاح على الدية
- ٤٣٠.....و لو جنى على الطرف و مات و اشتبه استنداد الموت إلى الجناية

- ٤٣١..... هل يستحب إحضار شاهدين عند الاستيفاء؟
- ٤٣١..... و هل يجب القصاص بالسيف؟
- ٤٣٦..... حكم القتل بضربه و ضربات.
- ٤٣٧..... و لا يقتل بالآلة الكالة.
- ٤٣٩..... و اجرة المقتص من بيت المال.
- ٤٤٣..... و هل يجوز للولي الواحد المارة من غير إذن الإمام؟
- ٤٤٩..... و لو اشترك الاب و الابن في قتل الولد اقتص من الاجنبي.
- ٤٥٠..... و يجوز للمجور عليه استيفاء القصاص.
- ٤٥٣..... و لا يقتص من الحامل حتى تضع.
- ٤٥٤..... حكم ما لو هلك قاتل العمد.
- ٤٥٧..... الفمرس.